ISSN: 2090 – 0449 Online
UIF Universal Impact Factor, [0.1101].
AIF Arab Impact Factor for Arabic Scientific Journals, [1.02].

تهريب الكيف في المغرب خلال فترة الحماية
١٩١٢ – ١٩٥٦

محمد عبد المومن
أستاذ التعليم الثانوي التأهيلي
ماجستير في تاريخ وحضارة الأندلس
تطوان – المملكة المغربية

مُلَخّصْ

كان تعاطي الكيف شائعًا في المغرب خلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، لكن فرض الحماية سنة ١٩١٢، وتقسيم البلاد إلى منطقتي نفوذ واحدة فرنسية وأخرى إسبانية، ورغبة السلطات الاستعمارية في تقنين في زراعة الكيف وتعاطيه، أفرز واقعًا جديدًا حيث تكشف الوثائق الصادرة عن أجهزة المراقبة الاستعمارية، على أن السلطات الفرنسية نجحت في القضاء على زراعة القنب الهندي، وعلى أن السلطات الإسبانية حاولت الاستفادة من هذه الزراعة الممنوعة قانونيًا، مما أدى إلى ظهور عصابات متخصصة في تهريب الكيف من مناطق زراعته في منطقة الحماية الإسبانية، إلى مناطق حيث يدر بيعه مداخيل هامة، وخصوصًا في مدن فاس والدار البيضاء. وقد كان المهربون خلال سنوات الثلاثينيات والأربعينيات ينقلون كميات صغيرة على ظهورهم أو على ظهور الدواب، لكن عقد الخمسينيات شهد تطورات كبيرة على مستوى الكميات المهربة، والوسائل المعتمدة، كما أصبح المهربون يحملون أسلحة نارية، منها مسدسات آلية ورشاشات. وكان من الطبيعي أن يخلف تهريب الكيف نتائج مهمة، على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، لكن النتائج الأخطر، كانت على المستوى السياسي والأمني، حيث أن اقتران تهريب الكيف بتهريب السلاح، أدى إلى زعزعة الأمن في بعض المناطق التي تشكلت فيها عصابات إجرامية مسلحة، وإلى تزويد المقاومين المؤمنين بالعمل المسلح بما يحتاجون إليه من أسلحة، وبذلك ازدادت عمليات المقاومة وأصبحت أكثر خطورة وتهديدًا لمصالح الاستعمار الفرنسي.

بيانات المقال:
تاريخ استلام المقال: ١٣ ديسمبر ٢٠١٧
تاريخ قبـول النشـر: ٢١ مارس ٢٠١٨

كلمات مفتاحية:
القنب الهندي، الحماية الفرنسية، زراعة الكيف، عصابات التهريب

معرِّف الوثيقة الرقمي: DOI 10.12816/0052958

الاستشهاد المرجعي بالمقال:
محمد عبد المومن. "تهريب الكيف في المغرب خلال فترة الحماية (١٩١٢ – ١٩٥٦)".- دورية كان التاريخية.- السنة الحادية عشرة- العدد الأربعون؛ يونيو ٢٠١٨. ص١٠٦ – ١١٣.

مُقَدِّمَةٌ

نشرت في السنوات الأخيرة العديد من الأبحاث والمقالات التي تناولت جوانب مختلفة من تاريخ الحماية الفرنسية والإسبانية في المغرب، مع تركيز واضح على ما هو الجانب السياسي وبدرجة أقل على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، إلا أن جوانب أخرى لا تزال في حاجة جهود إضافية. فإذا كانت بعض الدراسات قد ركزت على الجانب الاقتصادي، فقد اقتصرت على الاستغلال الفلاحي والمعدني، إلا أن هناك قطاعات اقتصادية يلفها الغموض، ولا توجد بخصوصها معلومات ولا إحصائيات دقيقة، ومنها التهريب الذي نعده ظاهرة متجذرة في تاريخ المغرب.

وإذا كان الدراسات الاجتماعية قد تناولت مكونات المجتمع المغربي، من فلاحين وصناع، ونخب حضرية وقروية، والتحولات التي طرأت عليها خلال سنوات الحماية، فإنها قد أغفلت عناصر اجتماعية أخرى كاللصوص والعيارين والمهربين. وفي هذا الإطار، ارتأيت أن أركز في هذه المساهمة على زارعة وتهريب الكيف في الفترة الممتدة من ١٩١٢ إلى سنة ١٩٥٦، في محاولة لفهم التحولات التي طرأت على زراعة الكيف، وللوقوف على بدايات تهريب

الكيف من المنطقة الإسبانية نحو المنطقة الفرنسية، مع التركيز البنيات التي تحكمت في هذا النشاط المحظور، خصوصًا خلال سنوات الأربعينيات والخمسينيات من القرن العشرين، وبالإجمال فالغاية من هذه المساهمة هو الإجابة عن الأسئلة التالية:

- ما هي المناطق التي انتشرت فيها زراعة الكيف خلال فترة الحماية؟
- لماذا انتعش تهريب الكيف خلال سنوات الخمسينيات؟
- كيف ساهمت السياسات الإسبانية في ازدهار تهريب الكيف؟
- مَنْ هم مهربو الكيف؟
- ما هي النتائج المترتبة عن تهريب الكيف؟

أولاً: لمحة عن زارعة القنب الهندي خلال عهد الحماية

١/١-مصادر البحث:

بالنظر إلى صعوبة الوصول إن لم نقل انعدام أية مصادر أو مراجع مغربية، سواء مكتوبة أو شفوية، فقد اعتمدت بشكل أساسي على عدة أنواع من المصادر منها:

- وثائق المندوبية السامية لإسبانيا بالمغرب، المحفوظة في الأرشيف العام للإدارة (Archivo General de la Administracion) ومقره مدينة ألكالا دي هيناريس وخصوصًا المحافظ التالية: ٨١/١٩١٠، ٨١/١٩١٢، ٨١/٢٢٠٢، ٨١/١٥٢٠.
- وثائق متعلقة بتهريب الكيف، مصدرها الأرشيف الدبلوماسي الفرنسي (Centre des archives diplomatiques de Nantes) ومقره مدينة نانت، وخصوصًا المحفظة: 1Ma/200/502
- مقالات صحفية من جريدتين هما (La Vigie Marocaine)، (Le Petit Marocain).
- بعض القوانين المنظمة لزراعة وتجارة التبغ والكيف.
- مذكرات بعض رجال الحركة الوطنية.

٢/١-تقنين زراعة الكيف وترويجه:

كان من الطبيعي، أن تقوم سلطات الحماية الفرنسية والإسبانية بإصدار قوانين تؤطر زراعة القنب الهندي والمتاجرة به، سواء في حالته الطبيعية، أو بعد المعالجة. ففي المنطقة الإسبانية نص ظهير ٦ فبراير ١٩١٧، على أن شراء وصناعة وبيع التبغ والكيف، مقتصر على الشركة الاحتكارية، التي فوت لها تدبير القطاع، وهذه الشركة هي "الشركة الاحتكارية للتبغ بشمال إفريقيا"[١] وقد كانت في ملكية رجل الأعمال والصناعي الإسباني المعروف خوان مارش أورديناس الذي بدأ من حياته مهربا للسجائر والمخدرات قبل أن يتسلق السلم الاجتماعي ويصبح أحد أركان نظام فرانسيسكو فرانكو.[٢]

لكن وثائق نيابة الشؤون الأهلية تكشف على السلطات الإسبانية، كانت تتعامل مع زراعة القنب الهندي وتهريب الكيف بمنظور نفعي مصلحي، ففي تقرير أعده القسم السياسي في النيابة السالفة الذكر، بتاريخ ١٩٣٩/٩/٢٠ فإن المندوب السامي أمر بتشديد المراقبة على السلع المهربة من المنطقة الفرنسية، لأنها تتسبب في خروج العملة الإسبانية لكنه في المقابل أمر بغض الطرف عن المنتجات المحلية، التي تهرب نحو المنطقة الفرنسية وخصوصًا المنتجات التي تزيد عن حاجة السكان وتلك التي تسبب المشاكل."[٣] وفي الصفحة الثالثة من نفس التقرير، نجد ما يلي: "الشركة المحتكرة للتبغ لا تريد شراء كميات أخرى من الكيف، وبالتالي يسمح للكتاميين والسداتيين بزراعته وتسويقه ولكن بشروط محددة، ورغم أنه ممنوع في المنطقة الفرنسية، ولكن يجب السماح لمواطني منطقتنا بتصديره إلى خارجها وخصوصًا إلى الأسواق الموجودة قرب الحدود."[٤]

أما في المنطقة الفرنسية فقد صدر أول نص قانوني يؤطر زراعة وتجارة الكيف في سنة ١٧ نونبر ١٩١٩، وقد جاء فيه: "لا يمكن لأحد أن يباشر زرع الكيف في المنطقة الفرنسية من إيالتنا الشريفة قبل نيله الرخصة بذلك من إدارة صاكة الدخان"[٥] وفي ١٢ نونبر ١٩٣٢ صدر ظهير جديد تم تغييره بتاريخ ١٨ فبراير ١٩٣٧ وقد نص هذا الظهير في بنده الأول: "شراء وصناعة وتسويق التبغ والكيف، تحتكره بشكل حصري الشركة الممنوح لها حق الاحتكار إلى غاية نهاية عقدها، وهي الآن الشركة العالمية للتبغ."[٦] أما بخصوص زراعة القنب الهندي فقد جاء في البند ٤٣ من نفس الظهير: "إن زراعة القنب الهندي المخصص لإنتاج الكيف ممنوع بصفة كلية، في منطقة الحماية الفرنسية من الإمبراطورية الشريفة، لكن يمكن لشركة التبغ أن تزرع القنب الهندي لحسابها الخاص، ووفق احتياجاتها عن طريق منح تراخيص خاصة لبعض المزارعين الذين تختارهم الشركة."[٧] [٨]

وقد استمر العمل بهذه القوانين إلى آخر سنوات الحماية، كما أن السلطات الفرنسية كانت تصدر بين الحين والآخر نشرات ودوريات، تؤكد على تسويق الكيف وتعاطيه كما أنها تعاملت مع مهربي الكيف بصرامة وقسوة.[٩]

٣/١-مناطق زراعة القنب الهندي في المنطقة الإسبانية:

يتبين من خلال الوثائق التي أتوفر عليها تتبين أن زراعة القنب الهندي، كانت خلال فترة الحماية الإسبانية على شمال المغرب منتشرة في منطقتين -مع ترجيح وجود منطقة أو مناطق أخرى -وهاتان المنطقتان هما:

١-قبيلتي الحوز المتدة شمال مدينة تطوان، وقبيلة بني حزمر الممتدة إلى جنوبها، حيث ورد ذكرهما في مجموعة من الوثائق من بينها تقرير أعدته المفتشية العامة للمراقبة العسكرية والفرق الخليفية، حدد بدقة مناطق انتشار المزارع السرية لنبتة القنب الهندي حيث ورد فيها: "وهذه المزارع

تتواجد في الوقت الحالي في الملايين والرنكون وواد النكرو وبني معدن والشركة المحتكرة تدعو الإدارات التابعة لجهاز المراقبة لإصدار الأوامر من أجل التدخل بفاعلية للقضاء على هذه المزارع عبر اقتلاع المزروعات".(١٠)

ويبدو أن هذه الجهود المبذولة للقضاء على زراعة القنب الهندي بنواحي تطوان قد أتت أكلها، حيث تقلصت المساحة المزروعة، وأصبحت سنة ١٩٢٨ تقتصر على مداشر بني معدن، وهذا ما يتبين من رسالة بعثها باشا تطوان لمراقب الشؤون الأهلية يخبره بما يلي: "فإنه حيث وصل الكتاب المذكور، صادف الحال، بأنه قبل يومين جاء إلينا بعض موظفي الصاكة، وطلبوا إعطاء مخزني فساعدناهم طبق العادة المألوفة، والأمور المقررة بين المخزن وكمبانية الصاكة، ولم يبينوا لنا محل الكنطربانـدو ولا سألناهم عنه، وحيث رجع المخزني أفادنا بأنه ألفى بمدشر بني معدن قدرًا من الكيف بعضه مقسس، وبعضه غير مقسس وأن الجميع حازه موظفو الصاكة".(١١)

٢- قبيلتي كتامة وبني سدات: اللتين كانت السلطات الإسبانية تتساهل من سكانهما الذين يمارسون زراعة القنب الهندي، بشرط تسويقه خارج منطقة الحماية الإسبانية، وذلك عبر تهريبه إلى مدن المنطقة الفرنسية، وخصوصًا فاس والدار البيضاء أو عبر بيعه في الأسواق الأسبوعية المتاخمة لحدود المنطقة الفرنسية.(١٢)

أما بخصوص، حجم الإنتاج فيبدو أن إنتاج قبيلتي الحوز وبني حزمر تراجع بشكل حاد خلال العشرينات، إلى أن توقف نهائيًا على عكس ما وقع في قبيلتي كتامة وبني سدات، حيث تزايد حجم الإنتاج بشكل كبير خلال الأربعينات وخصوصًا خلال الخمسينات القرن العشرين، وتوسع إلى قبائل أخرى مجاورة لتصبح منطقة صنهاجة السراير مصدرًا أساسيًا لمخدر الكيف، ودليلنا على ذلك الكميات الضخمة التي كانت تصدرها السلطات المختصة بشكل شبه يومي خلال السنوات القليلة التي سبقت استقلال المغرب.(١٣)

ثانيًا: تهريب الكيف خلال فترة الحماية

١/٢-أسباب انتعاش تهريب الكيف خلال الخمسينيات:

كانت عمليات تهريب الكيف خلال سنوات الأربعينات، من القلة بحيث يمكن أن نجزم أن هذا النشاط المحظور كاد أن يختفي، وحتى الكميات المصادرة من العمليات المذكورة في الوثائق لا تتجاوز بضعة كيلوغرامات، وذلك بسبب المجاعة وظروف الحرب التي جعلت الناس ينصرفون إلى البحث عما يسد الرمق في تلك الظروف الصعبة. لكن مع بداية عقد الخمسينات انتعش تهريب الكيف، وأصبحت أخبار المهربين تتصدر الصحافة اليومية، أما الكميات التي كانت تصادرها أجهزة الدرك والشرطة والجمارك فأصبحت تفوق عدة مئات من الكيلوغرامات وأسباب ذلك كثيرة منها:

- يرى الباحث عبد الرحيم برادة، أن السياسات الاقتصادية الفاشلة التي طبقتها إسبانيا في منطقة حمايتها، هي السبب في انتشار مجموعة من الظواهر السلبية كالتهريب وزراعة الكيف.(١٤)
- شجعت السلطات الاسبانية زراعة القنب الهندي في بعض مناطق الريف الأوسط، وقامت السلطات المحلية في تلك المناطق بعض الطرف، عن هذه الزراعة كما شجعت تهريب الكيف لمنطقة الحماية الإسبانية بهدف الحصول العملة الفرنسية إلى شمال المغرب، في مقابل محاولتها منع نزيف العملة الاسبانية.(١٥)
- خلال الخمسينات عرف المجتمع المغربي مجموعة من التغيرات السلوكية، فتفشت عادة تدخين السجائر، وبدأ تعاطي المخدرات القوية من قبيل الحبوب المخدرة، وتفشى تعاطي مخدر الكيف، فهل يكون سبب ذلك تأثر المغاربة بالأجانب الذين تواجدوا في البلاد في تلك الفترة؟ وخصوصا القادمين من إسبانيا وفرنسا البلدين الحاميين، والولايات المتحدة الأمريكية التي كانت لها قواعد عسكرية؟ (١٦)
- من العوامل المهمة لانتعاش التهريب عامة، وتهريب الكيف بشكل خاص تدهور العلاقات الفرنسية الاسبانية، قيام السلطات الفرنسية بنفي محمد الخامس دون استشارة، ودون تنسيق مع السلطات الإسبانية، خصوصًا أن العلاقات بين الطرفين لم تكن يومًا على ما يرام، بسبب مشكل الحدود بين المنطقتين وبسبب موقف فرنسا من نظام الديكتاتور فرانسيسكو فرانكو.(١٧)
- ضعف فرق مراقبة الحدود، بسبب قلة الرجال وعدم توفر العتاد الضروري، خصوصًا أن الحدود التي كانت تفصل بين المنطقتين طويلة جدًا ذات تضاريس وعرة، ورغم الاستفادة من فرق متعددة عسكرية وشبه عسكرية إلى أن السلطات الفرنسية لم تستطع أبدًا إحكام سيطرتها على الحدود.(١٨)

٢/٢-عصابات التهريب:

كانت عصابات تهريب الكيف خلال سنوات الأربعينيات تتشكل من مجموعة من الشباب، الذين تتراوح أعمارهم ما بين (٢٠) و (٤٠) سنة في الغالب، وكان أغلبهم ينتمي إلى المناطق الحدودية، ولم يكن تهريب الكيف نشاطهم الوحيد إذ كان أغلبهم يشتغل في الزراعة، كما أنهم لم يقتصروا على تهريب الكيف دون غيره بل كانوا ينقلون في رحلاتهم ذهابا وإيابا كل ما يمكن أن يدر عليهم الأموال وكان عددهم العصابة (مجموعة من المهربين) يتراوح بين (٤) و(٢٠)(١٩) شخص. ولا يسعفني الوثائق المتوفرة حاليا لتبيان هل كانوا يشتغلون لمصلحتهم الخاصة، أم أنهم كانوا مجرد حمالين، ولكني أرجح أنه كان هناك مهربون

مستقلون، وآخرون اشتغلوا لصالح آخرين يمتلكون المال والسلطة.

وقد كان من بين أعضاء عصابات التهريب أصحاب أماكن التخزين، وهم أشخاص يتوفرون على منازل أو ضيعات قريبة من الحدود، كان يقصدها المهربون بمجرد عبورهم الحدود للاختباء، وللاستراحة وطبعا لتخزين السلع المهربة.[٢٠] أما خلال الخمسينات فقد تناقص أفراد عصابات التهريب وأصبح العدد يتراوح بين (٢) و(٤)، كما صاروا يعتمدون على السيارات والشاحنات، ويستقوون على رجال الشرطة والجمارك والدرك بالأسلحة النارية التي لم يكونوا يترددون في استخدامها.[٢١]

وإذا كان نشاط التهريب قد ارتبط بالليل، فإن المهربين لم يعودوا في حاجة إلى تسليم البضاعة أو تخزينها بمجرد عبور الحدود، حيث صارت تنقل إلى المدن الكبرى كالدار البيضاء وفاس وغيرها... وإذا كان بعض المهربين قد ظلوا يشتغلون لحسابهم، فإن آخرين كانوا في خدمة مهربين كبار امتلكوا ثروات مهمة، وكان بعضهم من الأجانب، وبعضهم الآخر من رجال السلطة، وفي هذه الفترة بدأ امتهان عدد من النسوة للتهريب، حيث كانت بعضهن تهرب مقادير صغيرة نسبيا من الكيف باستعمال القطار.[٢٢]

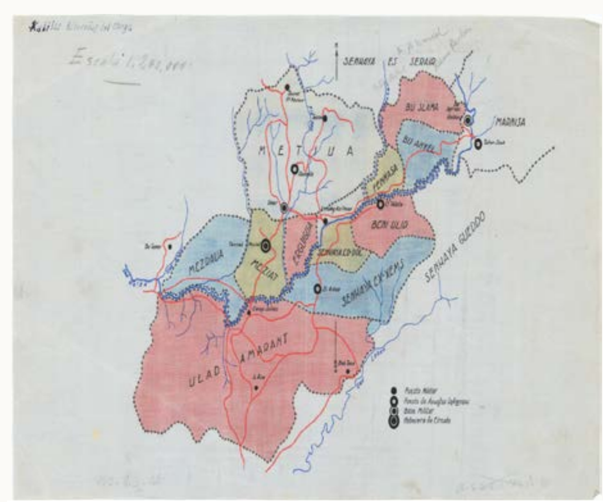
٣/٢-مسالك التهريب:

كانت توجد العديد من المسالك التي استعملها مهربو الكيف، والتي تتفاوت من حيث الأهمية ومنها:

- الطريق الرئيسة الرابطة بين مدينتي شفشاون ووزان، مرورا بالمركز الحدودي سوق الحد، وقد برزت هذه الطرق خلال الخمسينات، وقد كانت قليلة الأهمية بالنظر الطرق الأخرى، كما لا نجدها إلى في عدد محدود من الوثائق.[٢٣]

- الطريق الرئيسة المعبدة الرابطة بين مدن تطوان، طنجة، القصر الكبير... ومدن القنيطرة، الرباط، الدار البيضاء مرورا بالمركز الحدودي الخضاضرة، وهذه الطرق كانت تعرفا رواجًا كبيرًا سواء على مستوى البضائع المنقولة بشكل قانوني، أو بالنسبة للبضائع المهربة، ومنها طبعا الكيف ولكن نظرًا لوجود رجال الجمارك والدرك فلم تكن الطرق المفضلة لمهربي الكيف.[٢٤]

- أما الطريق الثالث والأخير، فقد كان عبارة عن مجموعة من المسالك الوعرة المارة الرابطة بني قبائل صنهاجة السرائر، وقبائل ورغة العليا (مرنيسة، متيوة الجبل، صنهاجة غدو، بني زروال...) والتي تنتهي إلى مدينة فاس، وقد كان هذا الطريق هو المفضل لمهربي الكيف، بالنظر إلى قربه من مناطق الإنتاج، وبسبب ضعف المراقبة، كما أنه كان معبرا مفضلا للفارين من المنطقة الفرنسية سواء كانوا مقاومين هاربين، من الاعتقال أو جنودا فروا من الخدمة العسكرية.[٢٥]



Archivo Cartográfico de Estudios Geográficos del Centro Geográfico del Ejército — Colección: PCGE — Ubicación: DE — Signatura: MAR-C.8-084 — Código de barras: 9786987 — Notas: B

٤/٢-وسائل التهريب:

كان تهريب الكيف خلال السنوات الثلاثينيات والأربعينيات، يتم بوسائل تقليدية حيث كان المهربون يحملون الأكياس على ظهورهم ويسيرون ليلاً في جماعات قد يبلغ عدد أفرادها عشرون فردًا، طلبًا للأمن والحماية، وفي بعض الحالات كانت السلع المهربة تحمل على ظهور الدواب وخصوصًا البغال والحمير، وقد كان هذا الأسلوب شائعا خصوصا في الحدود الإسبانية البرتغالية، والإسبانية الفرنسية، وكان يصطلح على تسميتهم بـ (Mochileros).[٢٦] ولم يكن المهربون يقتصرون على تهريب مخدر الكيف، بل نقلوا معه سائر المواد الاستهلاكية التي تحقق لهم أرباحًا، فعودتهم من المنطقة الفرنسية كانوا يعودون محملين ببعض السلع التي كانت تفتقر إليها المنطقة الإسبانية، خاصة وأن شمال المغرب عانى من المجاعات ومن نقص حاد في المواد الغذائية، خلال سنوات الحرب الأهلية الإسبانية وسنوات الحرب العالمية الثانية.

أما خلال السنوات اللاحقة، أي خمسينات القرن العشرين فقد ظهر جيل جديد من المهربين، وظهرت وسائل جديدة فتراجع الاعتماد على الدواب، وقل عدد من يحملون السلع ومنها الكيف على ظهورهم، وأصبح المهربون يعتمدون على السيارات ذات المحركات القوية خصوصا من ماركة فورد، لنقل حمولة كبيرة من مئات الكيلوغرامات في مسالك جبلية وعرة، أما في من كانوا ينقلون المخدر المحظور عبر الطرق المعبدة فقد اعتمدوا بالأساس على سيارات قوية وسريعة من ماركة أولدز موبيل وشيفرولي وكاديلاك،[٢٧] وبسبب ذلك لم تعدّ هناك حاجة لتشكيل مجموعات كبيرة، أو قل عصابات من المهربين، وإن ظل الليل هو وقت عملهم المفضل، حيث استعاضوا عن الكثرة

بالسلاح، الذي أصبح وسيلة من وسائل العمل، وسلعة يتم الحصول منها على مدخول إضافي، ويتم التخلص منها حالة الوصول على الوجهة المقصودة.[٢٨]

٥/٢- نتائج تهريب الكيف:

نظرا لكثرة نتج عن تهريب الكيف من نتائج اجتماعية وسياسية واقتصادية فلا يمكننا في هذه المساهمة، إلا الوقوف عند بعضها ومنها:

- خلف تهريب الكيف من المنطقة الإسبانية نحو المنطقة الفرنسية الكثير من الضحايا خلال سنوات الأربعينيات، حيث أن القوات المكلفة بمراقبة الحدود وخصوصًا قوات الكوم، كانت لا تتردد في إطلاق النار على من سولت له عبور الحدود سرًا من المهربين، الذين كانوا ينشطون خلال الليل مما خلف الكثير من القتلى والجرحى، وقد ساهمت هذه الأحداث في توتير العلاقات بين المغاربة (قياد القبائل الحدودية، الحركة الوطنية، سكان الحدود) والسلطات الفرنسية (جهاز المراقبة، السلطات العسكرية...).[٢٩] أما خلال سنوات الخمسينات فقد انقلبت الآية حيث صار رجال الأمن هم أكبر ضحايا تهريب الكيف، لأن المهربين صاروا مسلحين بمسدسات لا يتورعون عن استعمالها ضد قوات الشرطة والدرك، وقد حفلت صحافة تلك الفترة بحوادث إطلاق النار وبأسماء من قضوا أو أصيبوا في المواجهات.[٣٠]

- رغم أن الأسلحة النارية كانت موجودة في المغرب خلال سنوات الخمسينات، إلا أن الوصول إليها وامتلاكها لم يكن بالأمر الهين،[٣١] حتى بالنسبة لمجموعات المقاومة المسلحة والفدائيين، الذين اختاروا العمل المسلح ضد الاستعمار الفرنسي، وضد مصالحه بالمغرب. وذلك لأن السلاح كان محتكرا من طرف فئات معينة، وثانيا لأنه كان متوفرا في المنطقة الإسبانية، ونادرًا في المنطقة الفرنسية ويبدو من خلال وثائق الأرشيف الدبلوماسي الفرنسي، وما خطه بعض رجال المقاومة من مذكرات صدرت في الفترة الأخيرة، أن مهربي الكيف ساهموا بشكل كبير في تهريب المقاومين الملاحقين من طرف الشرطة من المنطقة الفرنسية (اللاجئين)، نحو المنطقة الإسبانية، كما ساهموا في تزويد المقاومين بالسلاح الناري، حيث كانوا يتخلصون من مسدساتهم عن طريق بيعها بأثمنة معتبرة بمجرد وصولهم إلى الوجهة المقصودة.[٣٢]

- أدى ازدهار تهريب الكيف وارتباطه بتهريب السلاح، وقيام المهربين بمهاجمة قوات الدرك والشرطة، في حدوث اِنفِلاتات أمنية خطيرة خصوصًا في المناطق الحدودية وبضواحي المدن الكبرى كالدار البيضاء (أكبر سوق للكيف خلال الخمسينيات)، وفاس وغيرها كما ظهرت بسبب ذلك عصابات مسلحة، قامت بالعديد من الأنشطة الإجرامية،

وقد لاحظت أن الوثائق الفرنسية تميز بين جماعات المقاومة المسلحة التي كانت تقوم بعمليات تخريبية تستهدف المصالح الفرنسية، حيث تصفها تلك الوثائق بـ (Groupes Terroristes) مجموعات الإرهابيين وبين المجموعات المسلحة حيث تصفها بـ (Groupes de Bandits) عصابات المجرمين.[٣٣]

- كان تهريب الكيف بالنسبة لمجموعة من تجاره ومهربيه، وسيلة للاغتناء وتسلق درجات السلم الاجتماعي، وقد تحقق ذلك بشكل فعلي لعدد منهم، وتحفل الوثائق الفرنسية بأسماء المهربين، الذين تمكنوا تحقيق ثروات هامة، بل وتمكن بعضهم من تغيير مهنته وأصبح مقاولاً أو تاجرًا معروفًا، بل وحتى أصبح له دور سياسي هام في المغرب، خصوصًا أن البلد كان يتجه نحو الاستقلال، ولم يقتصر الأمر على المغاربة بل حتى المهربون الأجانب وعدد من رجال الشرطة والدرك الفرنسيون والإسبان، تمكنوا من تحقيق ثروات هامة عن طرق الارتشاء.[٣٤]

خَاتِمَةٌ

إذا كانت الظهائر التي أصدرتها سلطات الحماية في المنطقتين الفرنسية والاسبانية، تروم تقنين زراعة القنب الهندي، والتحكم في المساحات المزروعة، وحجم الإنتاج، فمما لا شك فيه أن السلطات الإسبانية قد حاربت زراعته في المناطق السهلية ذات المؤهلات الزراعية، لكنها في المقابل تساهلت مع زراعته في المناطق الجبلية، كالريف الأوسط وخصوصًا في قبائل صنهاجة السرائر. وإذا كانت الظهائر والقوانين الصادرة خلال عهد الحماية، تنص على منع تسويق الكيف منعًا باتًا، إلا أن الواقع يكشف على أن سلطات الحماية الإسبانية حاولت التحكم والاستفادة من هذه نشاط، عبر تشجيع المهربين على تسويقه في المنطقة الفرنسية. كما أن السلطات الفرنسية حاولت توظيف التهريب لخدمة مصالحها، فتغاضت عنه أحياناً، وحاربته أحيانا أخرى، إذ عملت على إغراق المنطقة الإسبانية بالمنتجات الفرنسية، بما في ذلك السجائر وأنواع أخرى من المخدرات.

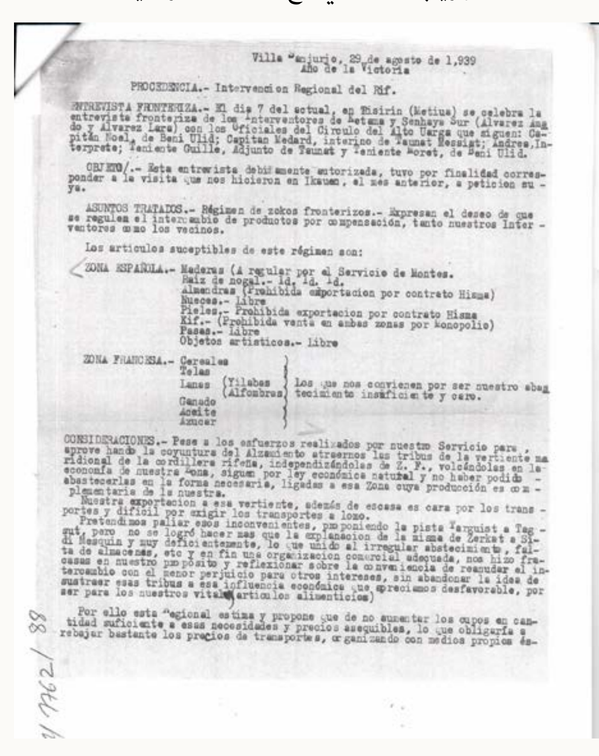
الملاحق

(١)

رسالة من باشا تطوان لمراقب الشؤون الأهلية بخصوص قيام موظفي الصاكة بمصادرة كمية بأحد مداشر بني معدن

(٢)

رسالة من مراقب الشؤون الأهلية بناحية الريف لمندوبية الشؤون الأهلية بخصوص الإجراءات المتخذة للتحكم في نشاط التهريب الحدودي مع المنطقة الفرنسية



Villa Sanjurjo, 29 de agosto de 1,939
Año de la Victoria

PROCEDENCIA.- Intervencion Regional del Rif.

ENTREVISTA FRONTERIZA.- El dia 7 del actual, en Bisirin (Metiua) se celebra la entrevista fronteriza de los Interventores de Ketama y Senhaya Sur (Alvarez Amado y Alvarez Lara) con los Oficiales del Circulo del Alto Uarga que siguen: Capitán Noel, de Beni Ulid; Capitan Medard, interino de Taunat Messiat; Andrea, Interprete; Teniente Guille, Adjunto de Taunat y Teniente Moret, de Beni Ulid.

OBJETO/.- Esta entrevista debidamente autorizada, tuvo por finalidad corresponder a la visita que nos hicieron en Ikauen, el mes anterior, a peticion suya.

ASUNTOS TRATADOS.- Régimen de zokos fronterizos.- Expresan el deseo de que se regulen el intercambio de productos por compensación, tanto nuestros Interventores como los vecinos.

Los articulos suceptibles de este régimen son:

ZONA ESPAÑOLA.- Maderas (A regular por el Servicio de Montes.
Raiz de nogal.- Id. Id. Id.
Almendras (Prohibida exportacion por contrato Hisma)
Nueces.- Libre
Pieles.- Prohibida exportacion por contrato Hisma
Kif.- (Prohibida venta en ambas zonas por Monopolio)
Pasas.- Libre
Objetos artisticos.- Libre

ZONA FRANCESA.- Cereales
Telas
Lanas (Yilabas / Alfombras)
Ganado
Aceite
Azucar
Los que nos convienen por ser nuestro abastecimiento insuficiente y caro.

CONSIDERACIONES.- Pese a los esfuerzos realizados por nuestro Servicio para, aprovechando la coyuntura del Alzamiento atraernos las tribus de la vertiente meridional de la cordillera rifeña, independizándolas de Z. F., volcándolas en la economía de nuestra Zona, siguen por ley económica natural y no haber podido abastecerlas en la forma necesaria, ligadas a esa Zona cuya producción es complementaria de la nuestra.

Nuestra exportacion a esa vertiente, además de escasa es cara por los transportes y difícil por exigir los transportes a lomo.

Pretendimos paliar esos inconvenientes, proponiendo la pista Targuist a Tagsut, pero no se logró hacer mas que la explanacion de la misma de Zerkat a Sidi Mesquin y muy deficientemente, lo que unido al irregular abastecimiento, falta de almacenes, etc y en fin una organizacion comercial adecuada, nos hizo fracasar en nuestro propósito y reflexionar sobre la conveniencia de reanudar el intercambio con el menor perjuicio para otros intereses, sin abandonar la idea de sustraer esas tribus a esa influencia económica que apreciamos desfavorable, por ser para los nuestros vitales (articulos alimenticios)

Por ello esta Regional estima y propone que de no aumentar los cupos en cantidad suficiente a esas necesidades y precios asequibles, lo que obligaría a rebajar bastante los precios de transportes, organizando con medios propios és-

ta y almacenes y terminar esa pista, reparando la de Ikauen, es preciso ir al intercambio regulado para no perjudicar a esas tribus, que no salga nuestro dinero y que continúe el buen efecto producido entre nuestros administrados el régimen actual de puerta entreabierta.

El regimen de zocos fronterizos en esta Región, podría realizarse sobre las siguientes bases:

1º.- MADERAS.
Que por el Servicio de Montes se hiciese una concesión de tres metros cúbicos semanales a indigenas cooperatizados para la exportación, previo abono del canon correspondiente, y distribuido así: Un metro cúbico a extraer del Yebel Iguermalek y exportar por el zoko Tenin de Beni Am-mart; un metro cúbico del Yebel Ars, para exportar por el zoko de Tagsut y otro metro cúbico para los madereros o montes de Ketama, a exportar por el Had de Ikauen.

2º.- ALMENDRAS.
Hoy día toda la producción está acaparada por la Compañia alemana Hisma por el régimen de compensación con Alemania. Ese acaparamiento dá lugar a incidentes con los productores moros, por cuestión de pesos, precios fijados y combinaciones de ~~los de~~ esa Sociedad en perjuicio del indigena, como retraso en su adquisición para lograr pérdida de peso.

Podía sustraerse a ese contrato, con el fin de exportarla por los zokos fronterizos alguna cantidad, (que de todas formas sale de contrabando) y fijada distribuirla en análoga forma entre los zokos citados y el del Arbaa de Taurirt. Debe ser resuelto y fijado precio por el Comité Económico Central. Se destinarian a esa exportacion las cantidades que comunicadas a los empleados de la Hisma, no sean recogidas por éstos dentro del plazo de quince dias siguientes.

3º.- PIELES.
Sujeta al mismo régimen que la almendra, es de aplicación cuanto para ésta se dice.

4º.- K I F.
En escrito de la Delegación de Asuntos Indigenas, num. 86, Negociado 1º, expediente 9470, fecha 30 de marzo del año actual, el Monoplio de Tabacos solicitó y acordó no compraría más kif, tolerandose a los ketamis y seddatis la siembra y comercio restringido y condicional. Aunque en Zona francesa también está prohibido, debe autorizarse la venta en beneficio de nuestros administrados en esos zokos fronterizos con destino a la exportación.

5º.- OTROS ARTICULOS.
Debe autorizarse tambien fijando precios a la exportación, ~~las~~ nueces y objetos artisticos (cuero y madera) producidos en Tagsut.

IMPORTACIONES
En los citados zokos debe autorizarse la entrada y adquisición de aquellos articulos que por su economía, (cereales) y abastecimiento nuestro deficiente o por su escasez, como las lanas (yilabas y alfombras) son imprescindibles a esas tribus.

Cabe fijar los cupos a importar, bien reduciendolos a las necesidades de esa vertiente, bien limitandolos a las compensaciones que puedan establecerse con los articulos destinados a la exportacion, ya que segun ellos no les interesa nuestra moneda.

Destinatario.- DELEGACION DE ASUNTOS INDIGENAS

(٣)

خبر في جريدة Le Petit Marocain يوم ١٩/ ١٩٥٤/٠٦
حجز ٢٠٠ كيلوغرام من الكيف بالدار البيضاء واعتقال ٤ مهربين



200 KILOS DE KIF SAISIS A CASA

4 TRAFIQUANTS ARRETES

Dans la nuit de jeudi à vendredi les services de police ont procédé à l'arrestation de 4 trafiquants de kif. 200 kilos de ce stupéfiant, représentant un million de francs ont été saisis. (Notre photo).

(٤)

مقال من عدد يوم ١٩٥٤/٥/٢٠ لجريدة La Vigie Marocaine
عنوانه "سيارات محملة بالكيف تحاول اختراق نقاط المراقبة بسرعة ١٠٠ في الساعة، ولكنها نادرًا أن تنجح في التملص من المطاردين "



9/29d Kif

QUAND DOUANIERS ET FRAUDEURS SONT AUX PRISES...

Des autos chargées de kif foncent à 100 à l'heure pour forcer les barrages...

...mais il est rare qu'elles échappent aux poursuivants

Les brigades douanières des postes frontière entre les zones française et espagnole du Maroc ne disposent pas d'effectifs suffisants pour s'opposer aux formations parfois redoutables de contrebandiers. Et elles seraient souvent prises de court dans cette lutte, si elles n'étaient aidées dans leur tâche par les gendarmes, les moghaznis des postes militaires et même par la police dans les grands centres urbains où les contrebandiers écoulent leurs produits. Enfin, la Régie des Tabacs, directement intéressée par certains articles de contrebande relevant de son industrie, dispose également de contrôleurs qui participent à la lutte contre les « gangsters » du kif (1).

Deux coups pour rien...

Trois embuscades couronnées de succès

Cinquante kilomètres avec les pneus crevés...

(A suivre.)

Raymond LAURIAC.

(٥)

مقال من عدد يوم ١٩٥٤/٥/٢٢ لجريدة La Vigie Marocaine
عنوانه "معارك حقيقية بالبنادق والرشاشات تندلع في بعض الأحيان حول شحنة من الكيف"



9/29d Kif

QUAND DOUANIERS ET FRAUDEURS SONT AUX PRISES...

De véritables combats au fusil et à la mitraillette s'engagent parfois autour d'un chargement de kif

La lutte entre contrebandiers, d'une part, et douaniers, gendarmes, moghaznis et goumiers d'autre part, revêt parfois un caractère tragique. Il faut pourtant bien dire que ce n'est pas là la règle. Il est beaucoup plus fréquent de voir le fraudeur abandonner son chargement et, au besoin, se laisser capturer, plutôt que d'attenter à la vie des douaniers et des autres défenseurs de l'ordre. Réciproquement, le douanier cherchera toujours à s'emparer du contrebandier, mais il préférera, le cas échéant, le laisser courir plutôt que de l'abattre d'un coup de fusil. D'ailleurs, les douaniers ne sont autorisés à faire usage de leurs armes qu'en cas de légitime défense, ou pour s'opposer à un « passage en force d'un groupe de fraudeurs ». Et encore ont-ils des ordres, en ce cas, pour ne tirer que sur les membres inférieurs des coupables (1).

Mais il faut bien dire que ces conventions ne valent qu'autant qu'elles sont respectées mutuellement, ce qui est loin d'être toujours le cas. Du côté des contrebandiers, on semble l'oublier trop souvent...

Rencontres tragiques

C'est ainsi que, le 2 juin 1933, une échauffourée assez vive mettait aux prises les agents des douanes du poste de Taounate qui, avec l'aide de moghaznis tentaient d'arrêter un groupe de trafiquants de kif réunissant une vingtaine d'individus bien décidés à ne pas se laisser prendre sans riposter.

Douaniers et moghaznis parvinrent à appréhender quatre contrebandiers et à capturer quatre cent soixante sept kilos de kif, mais plusieurs agents furent blessés à coups de matraques.

Un mois et demi plus tard, c'est un cavalier de la brigade de Lalla Rhano, près de Souk-el-Arba-du-Rharb, qui a une jambe fracturée en tentant de s'opposer au passage d'une voiture de trafiquant de kif.

Vers la fin de 1944, des bandes importantes de contrebandiers s'étaient spécialisées dans le passage en fraude de diverses marchandises, et notamment de pneus d'automobile, entre l'Algérie et la frontière espagnole, en empruntant la partie de la zone française qui sépare ces deux régions. Ces bandes n'hésitèrent pas, à plusieurs reprises, à faire le coup de feu contre les douaniers.

Trois morts et deux blessés dans une rencontre

Certain jour, au cours d'une rencontre, deux cavaliers européens de la brigade de Nédromah, sont tués à proximité de la frontière algéro-marocaine. L'un est abattu de deux balles de revolver, l'autre d'un coup de matraque.

Deux détachements de la brigade de Berkane, attaqués par les contrebandiers, ripostent et font usage de leurs armes. Résultat : un des fraudeurs est tué, l'autre blessé. Un moghazni qui accompagnait le détachement fut blessé à coups de couteau et de bâton, et un autre essuie deux coups de revolver sans être atteint.

Dans la région de Taïsert, plusieurs trafiquants tirent des coups de feu sur un détachement qui riposte et abat un contrebandier. Le 6 mars 1945, le préposé-chef Thomasini, de la brigade de Figuig, est blessé d'un coup de poignard au côté gauche. Sous l'effet de la douleur, il lâche son adversaire et sa mitraillette lui échappe des mains. Il trouve cependant la force de tirer à trois reprises sur son agresseur sans réussir à l'atteindre. Le cavalier qui accompagne la victime tire à son tour à cinq reprises et n'est pas plus heureux.

Fort heureusement, un autre détachement de douaniers survient, intervient immédiatement et réussit à appréhender trois des contrebandiers, ce qui permit par la suite l'arrestation de l'agresseur du préposé-chef Thomasini. Quant à celui-ci, malgré la gravité de sa blessure, il parcourut sans se plaindre cinq cents mètres à pied, puis huit cents mètres à mulet avant d'être évacué sur l'hôpital où, après une intervention chirurgicale rapide, il ne fut sauvé que de justesse, grâce à la pénicilline expédiée en un temps record, d'Oujda à Colomb-Béchar, avec une voiture de la douane.

Peu de temps après, un cavalier de la brigade de Nédromah est grièvement blessé (perte du bras droit) par des contrebandiers armés de mitraillettes. Les malfaiteurs réussissent à tenir en échec un détachement de moghaznis et obligent ceux-ci à abandonner leur prise.

L'ampleur de ce mouvement de fraudes nécessita la mise au point d'un système comprenant des agents des douanes chérifiennes et algériennes, avec l'aide des autorités locales et l'appui des goumiers de la région. Les unités de douane furent motorisées et dotées d'armes appropriées, grâce à quoi l'activité des bandes ne tarda pas à être en sérieuse régression.

Un singulier auxiliaire des douaniers

Mais l'histoire douanière la plus étonnante survint avant guerre à la ferme du Fouarat, non loin de Souk-el-Arba-du-Rharb.

Une bande de contrebandiers des douars Ouled Ben Seban et Bechachma, venant de la zone espagnole, passait de nuit devant la ferme, lorsque soudain un coup de feu claqua et l'un des contrebandiers s'affaissa immédiatement, atteint d'une balle dans le ventre. Pendant que ses camarades s'empressaient autour de lui, l'auteur du coup de feu, un nommé Rezouani ben Djelloul, gardien de la ferme, vint se rendre compte de ce qui se passait. On releva la victime qui, transportée à l'hôpital, ne tarda pas à décéder.

Quoique le défunt et ses compagnons ne soient pas considérés comme des gens bien recommandables, une enquête fut ouverte pour établir les mobiles qui poussèrent Rezouani à tirer sur le groupe de contrebandiers. On voulait aussi savoir comment, en pleine nuit et à cent vingt mètres de distance, il avait pu savoir qu'il avait affaire à des contrebandiers.

Les explications de Rezouani étaient très simples : alors qu'il dormait dans la ferme, il fut réveillé par des bruits insolites et, le groupe ayant cherché à voler du bétail, il avait « tiré dans le tas ».

Cette version était d'autant plus étonnante que les contrebandiers étaient lourdement chargés et n'étaient, de ce fait, pas en mesure d'entreprendre un vol de bestiaux. De plus, le coup de feu fut tiré de cent vingt mètres et le blessé avait été atteint sur la route et non dans la ferme.

La suite de l'enquête révéla que Rezouani était une franche fripouille, qui n'hésitait pas, le cas échéant, à jouer du revolver et de la matraque. On apprit qu'avec l'aide d'indicateurs, il se tenait au courant de passages de contrebandiers. Il se mettait alors à l'affût sur le chemin qu'ils devaient emprunter et les attaquait à coups de revolver. Neuf fois sur dix les contrebandiers croyaient avoir à faire à un détachement de douaniers. Ils s'enfuyaient en abandonnant leur cargaison. Il ne restait à Rezouani qu'à se l'approprier et à aller la vendre sur les souks. Il vivait ainsi de la contrebande, sans courir les risques du passage de la frontière...

Ce trop astucieux personnage fut condamné à dix ans de prison et au paiement d'une « dia » de six mille francs à la veuve du contrebandier qu'il avait abattu.

(A SUIVRE)

Raymond LAURIAC

الهَوامِشُ:

(1) Archivo Genaral de la Administracion, Seccion Africa, Caja 81/1520

تقرير من إنجاز جهاز المراقبة العسكرية بتاريخ ١٩٢٤/٧/٣٠.

(٢) **خوان مارش أوردِناس**، رجل أعمال إسباني معروف بدأ حياته مهربا للسجائر من المغرب والجزائر نحو إسبانيا مول نقلاب ١٩٣٦ ولعب أدوارًا مهمة في حقبة فرانكو وتمكن خلال تلك الفترة من تكوين ثروة مالية ضخمة بسبب احتكاره للتبغ والبترول والنقل البحري توفي سنة ١٩٦٢ جراء حاجثة سير.

(3) Archivo Genaral de la Administracion, Seccion Africa, Caja 81/1762.

رسالة من جهاز المراقبة بناحية الريف لمندوبية الشؤون الأهلية بتاريخ ١٩٣٩/٨/٢٩

(4) Ibid.

(٥) **الجريدة الرسمية**، عدد (٣٤٢)، بتاريخ ١٩١٩/١١/١٧، ص٧٣٦.

(6) Dahir de 12 Novembre 1932, modifie par Dahir de 18 Fevrier 1937, relatif au regime des tabacs et du kif au Maroc. Page 3.

(7) Ibid, page 16.

(٨) ملاحظة: اطلعت على نص الظهير باللغة الفرنسية.

(٧) تضم المحفظة رقم ٨١/١٩١٢ والمحفظة رقم ٨١ /١٩١٠ المحفوظتان بالأرشيف العام للإدارة الإسبانية أسماء العديد من المهربين الذين قتلوا على يد قوات القوم.

(10) Archivo Genaral de la Administracion, Seccion Africa, Caja 81/978.

رسالة من باشا تطوان إلى القنصل المراقب بتاريخ ١٩٢٨/٣/٢

(11) Ibid.

(12) Archivo Genaral de la Administracion, Seccion Africa, Caja 81/1762.

رسالة من جهاز المراقبة بناحية الريف لمندوبية الشؤون الأهلية بتاريخ ١٩٣٩/٨/٢٩

(13) 600 000 Francs de kif en nouvelle medina de Casa, le Petit Marocain, 27/06/1954. Et voire aussi cinq cents kilos de kiff saisie prés de Fes, la Vigie Mrocaine 5/10/1954.

(١٤) "**الحماية الإسبانية على شمال المغرب ومسؤوليتها في بروز المشاكل الاقتصادية المنطقة**"، مجلة أمل، العدد ١٢ – عبد الرحيم برادة، ٢٠١٤، ٨٩.

(15) Archivo Genaral de la Administracion, Seccion Africa, Caja 81/1762.

رسالة من جهاز المراقبة بناحية الريف لمندوبية الشؤون الأهلية بتاريخ ١٩٣٩/٨/٢٩

(16) Archivo Genaral de la Administracion, Seccion Africa, Caja 81/2202.

مذكرة استعلامية بخصوص استفحال تهريب الأقراص المخدرة.

(17) Ybarra Enriquez de la Orden (Maria concepcion); España y la seccolonizacion del Magreb, Universidad Nacional a de Educacion a distancia, Madrid, 1989, pagina 252.

(18) Quand les douaniers et les fraudeurs sont aux prises, La Vigie Marocaine, 20/5/1954.

(19) Article nommé 'sur les Routes du Riff a la poursuites en auto des contrebandier de kif', LA vigie Marocaine 09/06/1953.

(20) Archivo Genaral de la Administracion, Seccion Africa, Caja 81/633.

ملف عن عصابة محمد بن الهاشمي البوبيو

(21) "Article nommé 'De véritables combats au fusil et a la mitraillette s'engagent parfois autour d'un chargment de kif', La vigie Marocaine, 22/5/1954.

(22) Article nommé '20 kilo de kif saisie a Rabat', Le Petit Marocain 10/2/1955.

(23) Archivo Genaral de la Administracion, Seccion Africa, Caja 81/1910 y tambien la caja N° 81/1912.

(24) Ibid.

- لمزيد من التفاصيل بخصوص هذه المسالك يمكن العودة إلى كتاب **جولات في ذاكرة مقاوم**، (الأنصاري) محمد بن المختار، دار أبي رقراق، الرباط، الطبعة الأولى، ١٩١٢، صفحة ٦٠ وما بعدها.

(26) Eusebio Medina García, CONTRABANDO EN LA FRONTERA DE PORTUGAL: ORÍGENES, ESTRUCTURAS, CONFLICTO Y CAMBIO SOCIAL, UNIVERSIDAD COMPLUTENSE DE MADRID. FACULTAD DE CIENCIAS POLÍTICAS Y SOCIOLOGÍA, Madrid, 2001, P 274.

(27) Article nommé, 'Sur les contreforts du Rif, ou s'affront douaniers, moghaznis et gannsters du ki', La Vigie Marocaine, 19/5/1954.

(٢٨) الفرخ (جواد)، **مذكرات المقاوم بوشتى صبور**، المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩، ص٩٩.

(٢٩) نظرًا لكثرة ضحايا إطلاق النار من المهربين وردود أفعال المغاربة على ذلك أحيل القارئ مباشرة إلى المحفظة رقم ٨١/١٩١٠ المحفوظة بالأرشيف العام للإدارة الإسبانية.

(30) Article nommé 'De contrebandier qui font capoter la jeep de la police, deux blessées', La Vigie Marocaine, 22/7/1954.

(٣١) (السباعي) محمد خليل، **صفحات من تاريخ المقاومة السرية بالدار البيضاء**، المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، الطبعة الأولى، ٢٠١٥، ص ٢٣.

(٣٢) **مذكرات المقاوم بوشتى صبور**، مذكور سابقًا.

(33) Centre des archives Diplomatique de Nantes, 1Ma/200/502.

رسالة من رئيس ناحية وجدة إلى المديرية العامة للداخلية بالرباط بتاريخ ١٩٥٥/١٢/٢.

(34) Centre des archives Diplomatique de Nantes, 1Ma/200/502.

مذكرة استعلاماتية عن شعبة الشؤون السياسية التابعة للمديرية العامة للداخلية.